رئيس الوزراء أمام امتحان «المحاصصة»

العراق: الكاظمي يوافق على تغيير مرشحي الخارجية والشباب

رئيس مجلس الوزراء العراقي المكلف مصطفى الكاظمي

بغداد – «وكالات»: من جديد رئيس الحكومة العراقية المكلف مصطفى الكاظمي أمام امتحان مختلف وضعته فيه القوى الشيعية المرتبط جزء منها بطهران.

مصادر من بغداد أكدت أن الكتل السياسية الشيعية التي طالبت بالكاظمي بمواجهة المرشح المستقل عدنان الزرفي.

هذه الكتل رفضت التشكيلة الحكومية المقدمة من قبل الكاظمي بحجة أن هناك أسماء أخرى لديها أفضلية لإدارة شؤون العراق.

ولكن المصادر نبهت إلى أن رفض التشكيلة المقترحة لم يأت من فراغ، بل جاء كمحاولة إيرانية لإفشال الكاظمي وحشره في الزاوية وتهديده بتطييره من الحكومة، ما يدفعه للموافقة على تشكيلة تسيطر عليها طهران.

المعلومات من بغداد أكدت أن المشاركين في الاجتماع شددوا على رفض التشكيلة المقدمة من الكاظمي، وأبلغوه نيتهم فرض أسماء أخرى مختلفة كليا عن تشكيلته.

وكانت قوى شيعية قبل أيام أبلغت الكاظمي رفضها لتشكيلته مطالبة الإتيان بغيرها بعد يومين من النقاش حولها، وهي المدة التي طلبتها تلك الكتل لدراسة الأسماء ومطابقتها للشروط والمواصفات التي وضعتها أمام كل وزير.

وبينما تقترب المهلة الدستورية من تجاوز ثلثيها أي أكثر من 20 يوما، تعيش الكتل الشيعية أيضا صراعا داخليا، أوله أن كل كتلة تحاول أخذ ما يمكنها من وزارات، والثانية محاولتها فرض أسماء من مكونات أخرى سنية وكردية ومسيحية.

في هذا الوقت يواجه الكاظمي انتقادات سياسية وسط تراجع حجم التأييد له بسبب لقائه زعيم حزب الله في بيروت حسن نصرالله قبل تكليفه الحكومة، وبعدها التزامه بعدم تكليف أي شخص غير مرضي عنه إيرانيا بوزارته، فيما بدأت الشكوك تزداد حول إمكانية استكماله التكليف والإتيان بحكومة قبل التاسع من الشهر المقبل موعد انتهاء المهلة الدستورية لعرض حكومته أمام البرلمان.

من جهة أخرى أقار النائب عن كتلة «دولة القانون» العراقية كاطع نجمان الركابي، بأن رئيس مجلس الوزراء المكلف مصطفى الكاظمي وافق على مطالب الكتل الشيعية بتغيير أسماء مرشحي بعض الوزارات، أبرزها الشباب والخارجية.

وقال النائب الركابي، لصحيفة «الصباح» العراقية في عددها الصادر أمس السبت، إن بعض الأسماء الواردة في التشكيلة الحكومية المقترحة التي عرضها رئيس الوزراء المكلف، كانت محل اعتراض من قبل الكتل الشيعية، التي منحت الكاظمي مهلة 48 ساعة للرد على الاعتراضات.

وأشار الركابي إلى أن الكتل الشيعية طلبت تغيير بعض المرشحين للوزارات التي ما زال الخلاف عليها قائما حتى الآن؛ متوقعا التصويت على 15 مرشحا للوزارات في جلسة البرلمان المرجح انعقادها في الأسبوع الحالي بعد تجاوز الخلافات.

ويواصل الكاظمي مشاوراته مع القوى والكتل السياسية، لتجاوز الخلافات على تقاسم الحقائب الوزارية.

التحالف يمدد وقف إطلاق النار في اليمن

العقيد الركن تركي المالكي

عدن – «وكالات»: أعلن تحالف دعم الشرعية في اليمن عن تمديد قرار وقف إطلاق النار لمدة شهر اعتبارا من الخميس.

وصرح المتحدث الرسمي باسم قوات التحالف العقيد الركن تركي المالكي، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء السعودية (واس)، أن قيادة القوات المشتركة للتحالف وبناء على إعلانها السابق بوقف إطلاق النار لمدة أسبوعين، وبناء على طلب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى اليمن مارتن غريفيث لوقف إطلاق النار لإتاحة الفرصة لإحراز التقدم في المفاوضات مع الطرفين حول وقف إطلاق نار دائم، وكذلك الاتفاق على أهم التدابير الاقتصادية والإنسانية، ولاستئناف العملية السياسية، واستمرارا لجدية ورغبة التحالف للتخفيف من معاناة الشعب اليمني الشقيق والعمل على مواجهة جائحة كورونا ومنعه من الانتشار مع حلول شهر رمضان الكريم، فإنه يعلن تمديد وقف إطلاق النار لمدة شهر اعتبارا من الخميس 23 أبريل.

وقال العقيد المالكي «إن قيادة القوات المشتركة للتحالف تجدد التأكيد على أن الفرصة لا تزال مهيأة لتضافر الجهود كافة للتوصل إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار في اليمن، والتوافق على خطوات جدية وملموسة ومباشرة للتخفيف من معاناة الشعب اليمني وستدعم بشكل كبير كافة هذه الخطوات الأساسية مع الأمم المتحدة في سبيل التوصل إلى حل سياسي شامل وعادل يتفق عليه اليمنيين».

القاهرة تنتظر تسلم أبرز مساعدي عشماوي

مساعد الإرهابي المصري عشماوي

القاهرة – «وكالات»: كشفت مصادر مصرية وليبية متطابقة النقاب عن تنسيق مشترك بين السلطات المصرية والجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، فيما يتعلق بمصير أحد أبرز مساعدي الإرهابي المصري هشام عشماوي، الذي اعتقلته قوات «الجيش الوطني» خلال مواجهات ضد ميليشيا حكومة «الوفاق».

وتوقعت المصادر في تصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط» الصادرة الجمعة أن يتم تسليم مساعد عشماوي، إلى السلطات المصرية في وقت لاحق، علما بأن «الجيش الوطني» كان قد سلم عشماوي إلى مصر العام الماضي بعد اعتقاله، حيث تمت محاكمته وإعدامه لتورطه في أنشطة إرهابية في مصر.

ألمانيا: بدء محاكمة «داعشي» بتهمة الإبادة ضد الأيزيديين

تظاهرة مناصرة للأيزيديين

برلين – «وكالات»: بدأ القضاء الألماني محاكمة عراقي يعتقد أنه ينتمي إلى تنظيم داعش بتهمة ارتكاب إبادة وقتل طفلة من الأقلية الأيزيدية بعدما استعبدها مع والدتها.

والرجل الذي قالت السلطات إنه يدعى طه إل-ج، ويبلغ من العمر 37 عاما، متهم أيضا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وتهريب بشر، وسيمثل أمام المحكمة الإقليمية العليا لفرانكفورت.

وتمثل زوجته جنيفر فينيش منذ عام أمام محكمة في ميونيخ بتهمة قتل الفتاة التي تركها الزوجان تموت عطشا في مدينة الفلوجة العراقية في 2015.

وكان بدء جلسات محاكمتها في أبريل 2019 اعتبر أول محاكمة في العالم لممارسات ارتكبها التنظيم الإرهابي ضد الأيزيديين، القلية الناطقة باللغة الكردية في شمال العراق، التي اضطهدها الإرهابيون بدءا من 2014.

وأدلت والدة الطفلة التي قالت الصحف إنها تدعى نورا، بإفادتها مرات عدة في ميونيخ تحدثت خلالها عن المعاناة التي عاشتها مع طفلتها رانية.

ويفيد محضر الاتهام أن طه إل-ج، التحق منذ مارس 2013 بصفوف تنظيم داعش وشغل حتى العام الماضي وظائف عديدة في التنظيم في مدينة الرقة السورية وكذلك في العراق وتركيا.

ويتهمه القضاء الألماني خصوصا بأنه «قام في نهاية مايو وبداية يونيو 2015، بشراء كرقيق»، سيدة من الأقلية الأيزيدية وابنتها البالغة من العمر خمس سنوات ونقلهما إلى الفلوجة حيث تعرضتا لكل أشكال الاضطهاد بما في ذلك التجويع.

وخلال صيف 2015، «عوقبت» الفتاة لأنها تبولت على فرشة، يربطها بنافذة خارج المنزل الذي كانت محتجزة فيه مع والدتها، بدرجة حرارة تبلغ الخمسين مئوية.

وتوفيت الفتاة بسبب العطش بينما أجبرت الأم على المشي حافية في الخارج ما سبب لها حروقا خطيرة في قدميها.

واعتقل المتهم في اليونان في 16 مايو 2019 وتم تسليمه إلى ألمانيا في 09 أكتوبر وأوقف في اليوم التالي.

جيش الاحتلال يجري تدريبات على الحدود مع غزة

الأردن وفلسطين تطالبان بتحرك دولي ضد إسرائيل

جنود من الجيش الإسرائيلي على الحدود مع قطاع غزة

عواصم – «وكالات»: طالب الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية بتحرك دولي لمنع إسرائيل من ضم أراض فلسطينية محتلة، ودعا إلى إطلاق مفاوضات جادة لتحقيق السلام العادل وفق المرجعيات المعتمدة.

وحذر وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي ووزير خارجية دولة فلسطين الدكتور رياض المالكي في اتصال هاتفي بينهما الجمعة، من أن قيام إسرائيل بضم وادي الأردن والمستوطنات في فلسطين المحتلة، سيقتل حل الدولتين وبالتالي سيقوض جميع فرص تحقيق السلام الذي يشكل خيارا استراتيجيا عربيا وضرورة دولية.

وأكد الوزيران وفق بيان لوزارة الخارجية الأردنية وصل 24، أن «أي خطوة إسرائيلية باتجاه ضم أراض محتلة هو أيضا خرق واضح للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية على المجتمع الدولي التصدي له حماية للمبادئ والقوانين الدولية، ومنعا لتفاقم الصراع وتفجره، خصوصا في هذه المرحلة التي يجب العمل فيها على مواجهة جائحة كورونا».

وطالب الوزيران «المجتمع الدولي العمل لإطلاق مفاوضات جادة وفاعلة ومباشرة لتحقيق السلام العادل وفق المرجعيات المعتمدة».

واستعرض الصفدي والمالكي الاستعدادات للاجتماع غير العادي لوزراء خارجية الدول العربية المقبلة لدعوة فلسطينية لبحث سبل التصدي لقرار الضم والعمل مع المجتمع الدولي على منعه والتي أيدتها المملكة.

كما استعرض الوزيران الجهود لحشد الدعم الدولي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) لتمكين الوكالة من المضي في تقديم خدماتها الحيوية.

وأكد الصفدي والمالكي «تضامن الأردن وفلسطين المطلق في مواجهة جائحة كورونا وتبعاتها».

وأكد الصفدي والمالكي «استمرار العمل المشترك والتعاون والتنسيق مع الأشقاء والأصدقاء في المجتمع الدولي لتحقيق السلام الشامل والعادل على أساس حل الدولتين الذي يضمن تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران 1976 وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية».

واتفق الوزيران على استمرار التشاور والتنسيق.

من ناحية أخرى أكدت وسائل إعلام إسرائيلية، الجمعة، حدوث تقدم في المفاوضات من أجل إجراء صفقة تبادل للأسرى بين إسرائيل وحركة حماس، بعد الحراك الذي كشف عنه عدد من مسؤولي حماس من أجل التقدم في هذا الملف.

ونقلت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، عن مسؤولين إسرائيليين لم تسمهم حدوث تقدم في ملف صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس، إلا أن المسؤولين ذاتهم أشاروا إلى أن الفجوة بين حماس وإسرائيل ما زالت واسعة رغم حدوث التقدم.

وقال المسؤولون الإسرائيليون بحسب الصحيفة العبرية، إن «تقدما طرأ مؤخرا على مباحثات صفقة تبادل الأسرى، التي تجريها إسرائيل مع حركة حماس»، واصفين التقدم الذي جرى بـ«الطفيف» ودون الكشف عن جوانبه.

وأضاف المسؤولون، أن «هناك مباحثات داخلية في إسرائيل، لبلورة خطة لصفقة تبادل أسرى، بالإضافة إلى تقديم حزمة مساعدات إنسانية واسعة لقطاع غزة، إلا أنه رغم التقدم في المباحثات ونية الطرفين لإجراء الصفقة، إلا أن الفجوة لا زالت كبيرة بين إسرائيل وحركة حماس».

وكانت حركة حماس، قد أعلنت الشهر الجاري، استعدادها لإبداء مرونة في ملف صفقة تبادل الأسرى، مشيرة إلى أنها ترحب بجهود الوسطاء في هذا الملف، فيما نقلت تقارير عربية وإسرائيلية عن حراك تخوضه مصر من أجل إحراز تقدم في ملف تبادل الأسرى.

وتعترف حركة حماس بأسر 4 إسرائيليين، الذين منهم جنود تم أسرهم في عمليات عسكرية على حدود قطاع غزة، خلال فترة الحرب الإسرائيلية على غزة صيف العام 2014، حيث تعتبرهم إسرائيل في عداد المفقودين وتؤكد أنهم قتلوا، فيما ترفض حركة حماس تقديم أية معلومات عن حياتهم دون ثمن.

من جهة أخرى أنهى الجيش الإسرائيلي، مناورات على طول منطقة الحدود الشرقية بين قطاع غزة وإسرائيل، تتحاكي عمليات تسلل عبر الحدود من قبل عناصر مسلحة، على غرار عمليات سبق أن أحبطها الجيش الإسرائيلي.

وقالت صحيفة «يديعوت أحرنوت» الإسرائيلية، «أجرى لواء المظليين المنتشر على طول حدود قطاع غزة مناورات هذا الأسبوع تحاكي عملية تسلل خلية مسلحة من قطاع غزة في ظل الكورونا».

وأضافت الصحيفة نقلا عن قائد اللواء الشمالي في فرقة غزة يسرائيل شطريت، قوله: «نحن مستعدون لأي سيناريو هذه الأيام».

وكان الجيش الإسرائيلي قد أحبط عمليات تسلل عدة عبر الحدود مع قطاع غزة، كما يعتقل بين الفينة والأخرى فلسطينيين يحاولون تجاوز السياج الحدودي لأغراض عدة، كان آخرها اعتقال 3 شبان الأسبوع الماضي، وعثر بحوزتهم على أسلحة بيضاء.

كما يواصل الجيش الإسرائيلي بناء أنفاق على طول منطقة الحدود مع قطاع غزة، كما يزرع أشجارا عالية في بعض المناطق الحدودية، وأخرى يحيطها بتلال ترابية لمنع الفصائل الفلسطينية من استخدامها لتنفيذ عمليات في حال اندلاع موجات تصعيد مع إسرائيل.

حفتر يدعو الليبيين لإسقاط المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق

طرابلس – «وكالات»: دعا القائد العام للجيش الوطني الليبي، المشير خليفة حفتر، الشعب الليبي إلى اتخاذ قرار تاريخي لإسقاط المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، واختيار من يراه مناسبا لقيادة المرحلة المقبلة، وإدارة شؤون البلاد وفق إعلان دستوري يصدر عنها يضمن عبور المرحلة بسلام ويمهد لبناء الدولة المدنية التي يتطلع إليها الشعب الليبي.

وألقى حفتر الخميس كلمة، قال فيها: «أيها الليبيون الشرفاء الأحرار في كل مكان، إن الوضع المأساوي الذي بلغت معه معاناة الشعب ذروتها لا يترك أمامكم أي خيار سوى الإعلان بكل وضوح إسقاط ما يسمى بالاتفاق السياسي وما نتج عنه من تنصيب غير مشروع لهذه العصابة العميلة وأن تقرروا على الفور تفويض المؤسسة التي ترونها أهلا لقيادة المرحلة القادمة وإدارة شؤون البلاد وفق إعلان دستوري يصدر عنها يضمن عبور هذه المرحلة بسلام ويمهد لبناء الدولة المدنية التي يتطلع إليها الشعب الليبي»، وفقا لما ذكره موقع «أخبار ليبيا 24».

وأضاف «ندعوكم جميعاً أيها الأحرار لاتخاذ هذا القرار التاريخي بكل ثقة وحزم عبر المجالس المحلية ومؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته السياسية والاجتماعية والثقافية والمهنية والتعبير عن إرادتكم الحرة لتصحيح المسار وإعادة الأمور إلى نصابها وتطمئنكم بأن قواتكم المسلحة ستكون في الموعد بكامل جاهزيتها والضمان بعد الله لتنفيذ قراركم وأنها ستواصل نضالها حتى تحرير كامل التراب الليبي».

واتهم القائد العام للجيش الوطني، المجلس الرئاسي بالفساد وإهدار المال العام والتحالف مع التنظيمات الإرهابية والخيانة العظمى، مشيرا إلى أن المشهد السياسي والوضع الاقتصادي في ليبيا انحدرا إلى أسوأ حال، رغم ما حققه الجيش الوطني من مكاسب.

وقال حفتر: «رغم ما حققته القوات المسلحة من مكاسب بهزيمة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار وما صاحب ذلك من جهود مضنية لبناء الجيش الوطني وحماية مؤسسات الدولة وتحرير وحراسة موارد الشعب ومقدراته، إلا أن المشهد السياسي والوضع الاقتصادي انحدرا إلى أسوأ حال نتيجة لفساد ما يسمى بالمجلس الرئاسي وارتكابه العديد من الجرائم التي ترقى إلى مستوى الخيانة العظمى في حق الوطن».

وأضاف، أن المجلس الرئاسي، «ادعى الشرعية بالباطل واستهان بكرامة المواطن وفرط في سيادة الدولة ودمر اقتصادها، وأهدر ونهب أموال الشعب، وأفسد الذمم وأهمل التنمية، وتحالف مع ميليشيات الإرهاب، وسخر موارد النفط لدعمها، بعد أن حررها ضباطنا وجنودنا الأشاوس وافتدوها بأرواحهم ودمائهم الطاهرة، وجلب المرتزقة لمحاربة الجيش الوطني، حتى سقط في هاوية العمالة والخيانة بدعوة المستعمر التركي البغيض لاحتلال البلاد وحماية ميليشيات الإرهاب في العاصمة».